الفجوة الرقمية في المجتمع العربي وأثرها على اللغة العربية

د. منصور فرح
رئيس فريق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

1- الفجوة الرقمية وأبعادها:

ساعد انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الصناعية، ممثلة بالحاسوب وشبكات الاتصالات المتنوعة، على زيادة إمكانية تخزين ومعالجة المعلومات بكافة أنماطها وتسريع نقل هذه المعلومات ونشرها على أوسع نطاق. مكّن ذلك هذه الدول من السيطرة على المعلومات والمعارف باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، مما أدى إلى تسارع لا مثيل له من قبل في الإنتاج الصناعي والمعرفي المبني على التجديد والإبداع. ومع توسّع شبكة الإنترنت ووسائل الاتصالات الرقمية المختلفة أخذت العولمة أبعاداً جديدة جعلت الدول الغنية تحكم سيطرتها على الدول النامية من خلال ما بات يُعرف بالاقتصاد المبني على المعرفة. وازدادت الهوة بين الأغنياء والفقراء على جميع المستويات، ومنها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

واستُخدم تعبير الفجوة الرقمية لأول مرة في عام 1995 للدلالة على هذه الهوة الواسعة التي تفصل مَن يملك الأدوات الحديثة لتوليد المعرفة واستغلالها ونشرها ومَن لا يتسنّى له ذلك، وبالتالي لا تتاح له فرصة تملك كماً كافياً من المعرفة ولا توليدها ولا توظيفها لمصلحته. وهذه الفجوة الرقمية موجودة اليوم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وكذلك ضمن البلد الواحد بين الريف والمدينة وضمن المدينة الواحدة بين أغنيائها وفقرائها. وهي بتوسّع مستمر، خاصة بين الدول، رغم الجهود التي تُبذل لتقليصها، نظراً للتقدم التكنولوجي المتسارع وتراكم المعارف في الدول المتقدمة والذي يواكبه بطء شديد في التغيير في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بنشر التقنيات الرقمية وتجديد أساليب ومنهجيات التعليم والتعلم واكتساب المعرفة وتوليدها. واليوم أكثر من أي وقت مضى، أصبحت المعرفة هي الثروة الحقيقية ولم تعد الثروات المادية الطبيعية هي معيار الغنى والتقدّم.

وأُطلِقت تسمية "مجتمع المعلومات" على هذا المجتمع المتقدّم الذي تقود فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإنتاج المتسارع لخدمات ومنتجات جديدة مبنية على المعرفة والإبداع، تغطي طيفاً واسعاً من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها. ويتم ذلك على نحو يؤهل لثورة فعلية تتجلّى في أساليب ووتائر تبادل ونشر المعارف بأنماطها المختلفة والتفاعل المجتمعي وآليات عمل مؤسسات الأعمال والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

وبهدف السعي لتقليص أو ردم الفجوة الرقمية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال التعاون بين دول العالم نظّمت الأمم المتحدة القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مرحلتين، الأولى في جنيف في أوائل عام 2003 والثانية في تونس في أواخر عام 2005. وقد تم خلال المرحلة الأولى التفاهم حول معظم المبادىء والمفاهيم لبناء مجتمع معلومات عالمي جامع وذي توجّه تنموي. وحُددت المحاور والمجالات الأساسية التي ينبغي العمل ضمنها لتقليص الفجوة الرقمية (أنظر الإطار 1). ولكن الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية تجلّى على أشدّه في موضوعي تمويل المشاريع وإدارة شبكة الإنترنت العالمية الذين أوجل البث بهما إلى المرحلة الثانية.

وفي تونس، وبعد مرور حوالي السنتين على إتمام المرحلة الأولى، ومن خلال نقاشات مستفيضة في اجتماعات تحضيرية عالمية عُقدت خلال هذه الفترة، وتكليف لجنتين متخصصتين بدراسة هذين الموضوعين الشائكين وتقديم تقارير عن كيفية التعامل معهما، تم إيجاد صيغة توافقية لكل منهما. وقد وافقت معظم دول العالم والتي شاركت في المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات على الآليات المالية لمواجهة تحدّيات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإن كانت ضعيفة بعض الشيء إذ لا تُلزم الدول المتقدمة بتمويل المشاريع ولا بنقل التكنولوجيا. وكذلك فإن الإدارة الفعلية للإنترنت بقيت في يد المؤسسة الأميركية الحالية (ICANN) ولكن أُحدث "منتدى إدارة الإنترنت" للتحاور الدائم حول جميع القضايا التي برزت من خلال النقاشات، ومنها موضوع التعددية اللغوية على الإنترنت وموضوع إدارة موارد الإنترنت الحرجة. ويؤمل أن تشكل توصيات هذا المنتدى وسيلة ضغط على مؤسسة إدارة الإنترنت لجعلها أكثر شفافية وتكيفاً مع احتياجات الدول النامية.

الإطار 1– محاور ومجالات العمل لبناء مجتمع المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية
استراتيجيات النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛

البنية التحتية للمعلومات والاتصالات؛
النفاذ إلى المعلومات والمعرفة؛
بناء القدرات (التعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا)؛
بناء الثقة والأمان في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
البيئة التمكينية (التشريعية والقانونية)؛
تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (في الحكومة والأعمال والتعلم والصحة والتوظيف والبيئة والزراعة والعلوم)؛
التنوّع الثقافي والهوية الثقافية والتنوّع اللغوي والمحتوى المحلي؛
وسائط الإعلام؛
أخلاقيات مجتمع المعلومات؛
التعاون الدولي والإقليمي.

المصدر: برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، الوثيقة WSIS-II/TUNIS/DOC/6 (Rev.1)-A.

وقد وضعت آلية لمتابعة تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات على جميع الأصعدة، الوطنية منها والإقليمية والدولية، مع مشاركة جميع المعنيين من الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والمنظمات الإقليمية والدولية. وأنشيء فريق لمجتمع المعلومات ضمن الأمم المتحدة لهذه الغاية بإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أن يتم التقييم دورياً ويقدم استعراض شامل لعملية التنفيذ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بحلول عام 2015.

مما سبق يتبيّن أن الفجوة الرقمية لها أبعاد كثيرة، فمنها البعد التكنولوجي الذي يتمثل بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها وتطبيقاتها، ومنها البعد السياسي المتمثل بوضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية وتحسين البيئة التمكينية، ومنها البعد المعرفي المتمثل بالنفاذ إلى المعلومات والمعرفة وبناء القدرات، ومنها البعد الثقافي واللغوي وكذلك البعد الإعلامي والبعد الأخلاقي. وبالتالي فإن معالجة الفجوة الرقمية تتطلب العمل على عدة محاور تغطي معظم هذه الأبعاد، ولا يجدر نفعاً التقدم على أحد هذه المحاور دون غيرها. فإذا وفّرت دولة ما بنية تحتية تكنولوجية متميّزة دون تأمين البيئة التمكينية المناسبة على المستوى التشريعي والمالي لتشجيع الاستثمار في هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها، فلن تنتشر التطبيقات المعلوماتية ولن يعم النفاذ إلى المعلومات والمعرفة من قبل عامة

الشعب، وكذلك فإن عدم بناء القدرات البشرية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل نقطة ضعف في أية منظومة تكنولوجية وتمنع استدامتها.

ويرى البعض [1] أن الفجوة الرقمية هي الفجوة الأم التي تخبيء فجوات عديدة ترتبط بالمحاور والمجالات المذكورة في الإطار 1. كما أن أوجهها المتعددة قد تجعل فئات مختلفة من الناس ينظرون إليها من مناظير مختلفة، خاصة فيما يتعلق بأسبابها.

2- قياسات الفجوة الرقمية:

يتعذّر قياس الفجوة الرقمية في بلد ما ببعض الأرقام المعبرة عن اتساعها، نظراً لتعدد أبعادها وتشعّب محاورها. يضاف إلى ذلك أنه يمكن تقييم بعض أوجه الفجوة الرقمية بشكل وصفي ولكن يصعب تحويل هذا الوصف إلى تقييم رقمي. وبالتالي فهناك عدداً كبيراً من المؤشرات التي تقيس بعض أبعاد الفجوة الرقمية ولكن المؤشرات المعتمدة عالمياً بهدف المقارنة قليلة. وهناك مبادرة عالمية هامة لتقييس أهم المؤشرات واعتمادهاi، تمكّنت من حصر أهم المؤشرات العامة وتعريفها وتقييسها وقد اعتمدت إلى حد كبير في العالم العربي، ولكن ما زالت البيانات والتحليلات الإحصائية المبنية عليها قليلة أو معدومة.

قياسات تكنولوجية

يعطي الجدول 1 بيانات الدول العربية لخمسة مؤشرات تكنولوجية أساسية معتمدة عالمياً تمثل أعداد الهواتف الثابتة والهواتف الخلوية والحواسيب ومخدمات الإنترنت ومستخدمي الإنترنت في هذه الدول في أواخر عام 2005. ويتبيّن من هذا الجدول انخفاض قيم هذه المؤشرات في معظم الدول العربية إلى ما دون الوسطي العالمي، وتبدو دول الخليج العربي أفضل حالاً من الدول العربية الأخرى.

قياسات النفاذ الرقمي والجاهزية الإلكترونية والفرص الرقمية

يبين الجدول 2 عدة مؤشرات مركبة أو أرقام قياسية تدل على مدى ضعف الدولة العربية في النفاذ الرقمي والجاهزية للتقدم في التطبيقات الإلكترونية عامة والحكومة الإلكترونية خاصة، وذلك بالمقارنة مع دول العالم المتقدم. وتبرز كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وأحياناً قطر كأفضل الدولة العربية استعداداً للعصر الرقمي والمعلوماتي. ولكنها بعيدة جداً عن الدول المتقدمة.

ج- قياسات النفاذ حسب اللغة الأم

يبين الجدول 3 النفاذ إلى الإنترنت في العالم حسب اللغة الأم. ويبدو أن عدد الناطقين بالعربية يقدّر بحوالي 300 مليون نسمة (ما يعادل 4.7% من سكان العالم)، ولكن لا تزيد نسبة مستخدمي الإنترنت من العرب عن 1.4%. وهذه النسبة أقل من نسبة الناطقين بالهولندية الذين لا يزيد عددهم في العالم عن 20 مليون نسمة. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هؤلاء المستخدمين العرب للإنترنت يتعاملون مع مواقع غير عربية وخاصة إنكليزية وفرنسية.

الجدول 1– مؤشرات تكنولوجية مختارة لعام 2005

	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد	عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد	عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 فرد	عدد الحواسيب المضيفة للإنترنت لكل 10.000 فرد	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 فرد
البحرين	27.05	103.04	16.9	25.84	21.34
مصر	14.04	18.41	3.78	0.5	6.75
العراق	4	2.22	…	-	0.14
الأردن	11.36	28.93	5.34	5.28	11.22
الكويت	18.99	88.57	22.33	10.93	26.05
لبنان	27.68	27.68	11.45	19.37	19.57
عُمان	10.33	51.94	4.66	5.94	9.67
فلسطين	9.43	29.57	4.59	...	6.56
قطر	26.41	92.15	17.88	4.23	28.16
المملكة العربية السعودية	15.46	54.12	35.39	6.96	6.62
الجمهورية العربية السورية	15.24	15.49	4.2	-	5.78
الإمارات العربية المتحدة	27.51	100.86	19.84	62.02	31.08
اليمن	3.85	9.54	1.45	0.08	0.87
السودان	1.85	5.04	8.97	…	7.73
الصومال	1.22	6.08	0.63	…	1.09

جيبوتي	1.63	5.07	3.09	11.35	1.32
ليبيا	13.56	4.15	...	0.12	3.62
الجزائر	7.82	41.52	1.06	0.29	5.83
تونس	12.47	56.32	5.63	0.37	9.46
المغرب	4.26	39.37	2.35	1.38	14.61
موريتانيا	1.34	24.3	1.41	0.09	0.47
متوسط الدول العربية	9.47	25.46	6.4(1)	2.26(2)	7.18
متوسط العالم	19.78	33.95	13.38	421.63	15.17

المصدر: الاتحاد العالمي للاتصالات، 2005.

... غير متوفرة - صفر أو مهملة

ملاحظات: (1) عدا العراق وليبيا

(2) عدا فلسطين والصومال والسودان

(3) عدا العراق

(4) عدا فلسطين.

الجدول 2– قياسات النفاذ الرقمي والجاهزية الإلكترونية

	الرقم القياسي للنفاذ الرقمي	الرقم القياسي للفرصة الرقمية	الجاهزية للحكومة الإلكترونية	الجاهزية الإلكترونية	الجاهزية الشبكية
	2002(أ)	2005(ب)(1)	2005(ج)	2006(د)	2005(هـ)
البحرين	0.60	0.56	0.53	...	0
مصر	0.40	0.38	0.38	4.14	-0.29
العراق	...	...	0.33	...	
الأردن	0.45	0.41	0.46	4.22(3)	0.03
الكويت	0.51	0.49	0.44	...	0.06
لبنان	0.48	0.4	0.46	...	...
عُمان	0.43	0.4	0.34	...	...
فلسطين	0.38	...	...	...	
قطر	0.55	0.51	0.50	...	0.25
المملكة العربية السعودية	0.44	0.42	0.41	4.67	...
الجمهورية العربية السورية	0.28	0.36	0.29	...	...
الإمارات العربية المتحدة	0.64	0.54	0.57	6.32(3)	...
اليمن	0.18	0.28	0.21	...	...
السودان	0.13	0.19	0.24	...	...
الصومال	...	...	0.00(2)	...	...
جيبوتي	0.15	0.26	0.24	...	...
ليبيا	0.42	...	0.30(2)	...	-0.72

الجزائر	0.37	0.39	0.32	3.32	0.33
تونس	0.41	0.39	0.33	…	-0.51
المغرب	0.33	0.41	0.28	…	…
موريتانيا	0.14	0.14	0.17	…	…
جزر القمر	0.13	0.14	0.20	…	
كندا	0.78	0.65	0.84	8.37	1.54
الولايات المتحدة	0.78	0.62	0.91	8.88	2.02
كوريا	0.82	0.79	0.87	…	1.31
أفريقيا الجنوبية	0.45	0.38	…	5.74	0.30
السويد	0.85	0.69	0.90	8.74	1.49
العالم	…	0.37	…	…	…

المصادر: (أ) تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، مؤشرات النفاذ في مجتمع المعلومات، 2003.

(ب) ITU/KADO Digital Opportunity Platform & World Information Society Report 2006

(ج) Global E-government Readiness Report 2005, DESA

(د) Economist Intelligence Unit, 2006

(هـ) World Economic Forum, http://in.rediff.com/money/2006/mar/28wef.htm

الملاحظات: (1) القيمة الأعلى.

(2) غير موجود على الوِب (2005).

(3) الترتيب السنوي (2006).

(…) غير متوفرة.

الجدول 3– النفاذ إلى الإنترنت في العالم حسب اللغة الأم

مجموع السكان (بالملايين)	النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت (%)	مستخدمو الإنترنت (بالملايين)	
508	%35.80	287.5	الإنكليزية
5822	%64.20	516.7	غير الإنكليزية
20	%1.90	13.5	الهولندية
77	%3.80	28.0	الفرنسية
100	%7.30	52.9	الألمانية
62	%3.30	24.3	الإيطالية
44	%1.30	9.5	البولونية
176	%3.50	25.7	البرتغالية
167	%2.50	18.5	الروسية
350	%9.00	65.6	الإسبانية
300	%1.40	10.5	العربية
874	%14.10	102.6	الصينية
125	%9.60	69.7	يابانية
78	%4.10	29.924	الكورية
229	%1.90	13.6	الماليزية

المصدر: موقع Global Reach الإلكتروني، http://global-reach.biz/globstats/index.php3

3– النواحي الاقتصادية والاجتماعية للفجوة الرقمية

إن الفجوة الرقمية، كما ذكرنا سابقاً، ليست وليدة ضعف تكنولوجي فقط وعواقبها ليست محدودة ببعض النواحي العلمية والتقنية. إن مسبباتها العديدة والمتشعّبة تشمل معظم مسببات التخلّف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً. وأثرها سيكون المزيد من التراجع والتقوقع على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي التهميش على النطاق العالمي.

إن عدم توفّر الاتصالات والشبكات والعتاد الحاسوبي وبالتكلفة المناسبة في معظم الدول العربية لفترة طويلة ولأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وكذلك النفاذ إلى الإنترنت في مؤسسات القطاعين العام والخاص ولدى الأفراد، قد تسببت في التأخر كثيراً لدخول عصر المعلومات. ولم تبادر الدول العربية مبكراً لتشجيع الصناعات المعلوماتية والسيطرة على التقنيات الرقمية كما فعلت العديد من الدول النامية الأخرى مثل الهند والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية. واكتفت معظم الدول العربية بشراء معظم احتياجاتها من البنى التحتية المعلوماتية والاتصالية. ومع أن بعض المبادرات الخاصة انطلقت لإنشاء صناعة برمجية لكنها لم تلقى الحضانة والحماية والرعاية اللازمة للنهوض إلى المستوى العالمي وبالتالي اختفت او بقيت متعثّرة. يضاف إلى ذلك عدم إقامة شراكات استراتيجية مع الدول المتقدمة وضعف وانعدام أي تعاون عربي مجدي اقتصادياً في تطوير صناعة معلوماتية عربية وحتى في تنمية التجارة البينية.

يضاف إلى ما سبق المشاكل الاجتماعية العديد مثل الفقر والأمية التي تقدّر بحوالي 45% وسطياً في العالم العربي، وهي أعلى لدى النسوة، وتدنّي مستوى التعليم والجمود المجتمعي والتنظيمي والتشريعي وغياب الثقافة العلمية والتكنولوجية [1]. وكانت الإمارات العربية المتحدة من أولى الدول العربية التي توجّهت نحو بناء اقتصاد مبني على المعرفة بأسلوب متميّز يعتمد على صناعات خفيفة وتجمّعات تكنولوجية متقدمة ونشاطات أعمال ذات دينامية عالية. وقد تم من خلال رؤية استراتيجية حكيمة العمل على التوازي على تنمية اجتماعية شامل وتوسيع المعبر التجاري للمنطقة ليصبح منفذاً هاماً للتعامل بين العالم والدول العربية. وقامت الدولة بتحديث بنيتها التحتية وإقامة مراكز اتصالات حديثة وتوفير التشريعات الممكنة للنمو المعلوماتي والمعرفي من خلال الاستثمار الداخلي والخارجي الواسع النطاق. وتوجّهت الإمارات نحو العولمة من خلال إبرام اتفاقيات عالمية للتجارة والملكية الفكرية وغيرها. وأصدرت القوانين الضرورية للانتقال إلى عصر المعلومات مثل قانون التوقيع الإلكتروني وقانون الخصوصية الشخصية وقانون حرية المعلومات وقانون جرائم الإنترنت. وأنشئت مدينة الإنترنت ومدينة الإعلام وتجمّعات تكنولوجية وأكاديمية وقرى المعرفة لتدعم هذا الانتقال وترسخ اقتصاد المعرفة. ونتج عن ذلك عدة مبادرات عملية ناجحة في مجالات التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني.

كذلك توجهت كل من الأردن ومصر في أواخر التسعينات نحو بناء اقتصاد مبنى على المعرفة، فوضعت كل منها استراتيجية لتطوير تكنولوجيا المعلومات الأولى بريادة القطاع الخاص والثانية بريادة القطاع العام

ممثلاً بوزارة الاتصالات. واستطاعت تحقيق بعض التقدم في تصدير منتجات تحوي تكنولوجيات متقدمة.

انعكاسات الفجوة الرقمية على تطور اللغة العربية

مما لا شك فيه أن اللغة العربية في أزمة وأن هذه الأزمة تتفاقم مع توسّع الفجوة الرقمية. فمن المعروف أن القراء العرب قلّة بالنسبة لعدد الناطقين باللغة العربية بغض النظر عن الثورة الرقمية وما جلبته من سهولة في الحصول على المعلومة. فحسب تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 [3] يترجم حوالي 330 كتاباً سنوياً إلى اللغة العربية وهذا يشكّل حوالي 20% من عدد الكتب التي تترجم سنوياً إلى اليونانية. علماً أن الناطقين باللغة اليونانية يشكّلون أقل من 4% من الناطقين بالعربية. وما ترجم من كتب منذ عصر المأمون وحتى يومنا هذا لا يزيد عن 100.000 كتاب ويقارب ما تترجمه إسبانيا في عام واحد. وهذا ما يؤثر على تطوّر اللغة العربية وإغنائها وتوسّع آفاقها ومكتباتها، لا بل قد يتسبّب في تقوقعها والحد من استخدامها في العديد من المجالات.

وقد جاءت الفجوة الرقمية لتزيد الأمور سوءاً، إذ أن المعرفة العالمية تتضخّم بسرعة مذهلة والمصطلحات الإنكليزية الجديدة تظهر يومياً بأعداد متزايدة، ولا تستطيع اللغة العربية مجاراتها لأسباب اقتصادية وثقافية وسياسية. فعدد القراء العرب المنخفض لا يبرر الترجمة إلى العربية أو التأليف بالعربية خاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية. ومجامع اللغة العربية لا تتوافق دائماً فيما تصدره من مفردات ومصطلحات جديدة وإذا أصدرت مثل هذه المفردات والمصطلحات تصدرها متأخرة جداً. فيجتهد الجميع وتختلف التعابير، وتصبح النصوص العربية غير مفهومة للقاريء العربي الذي يضطر إلى العودة للنصوص الأصلية الأجنبية. ويتكرر هذا السيناريو يومياً في المحافل الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة حيث اللغة العربية هي إحدى اللغات الرسمية الستة.

وعلى سبيل المثال لا يوجد حتى اليوم اتفاق على ترجمة كلمة computer وذلك بعد مضي نصف قرن على ظهورها في الإنكليزية وحوالي أربعين سنة على اعتماد كلمة ordinateur في الفرنسية. فهل نسمّي هذه الآلة حاسوب أم حاسب أم حاسبة أم مرتابة أم كمبيوتر؟ وهل ترجمة كلمة gender إلى العربية هي جنس (وهي أيضاً ترجمة كلمة sex) أم جنس إنساني أم جنسان أم جُنُوسة أم جندر؟ بالتأكيد أن اللغة العربية قادرة على التطور لمواكبة احتياجات العصر للتعبير والتواصل والتعليم. ولكن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها العالم العربي من جهة وسرعة التجاوب المطلوبة

في عصر المعلوماتية والعولمة من جهة أخرى يظهران اللغة العربية وكأنها عاجزة عن مواكبة التطور. بينما المشكلة تكمن في الجمود الفكري لبعض المنظرين اللغويين والتمسك بالشكل لا بالمضمون [1] وعدم التوافق على آليات تطوير اللغة إضافة إلى التنافس بين الدول العربية ومجامعها اللغوية.

من جهة أخرى فإن استخدام اللغة العربية على الإنترنت، وهو الوعاء الأكبر للمعرفة المتوفرة اليوم، يتطلب أدوات معلوماتية أساسية تعتمد على حوسبة اللغة العربية وتحليلها بشكل علمي دقيق. وأهم هذه الأدوات هي محركات البحث والمعاجم. وما يتوفر منها حالياً لا يلبّي الاحتياجات ولا يرقى إلى مستوى الأدوات المماثلة في لغات أخرى وخاصة الإنكليزية والفرنسية [4]. وهناك حاجة إلى بحوث معمقة في كيفية تصميم وصناعة المعاجم وفى لآلية توليد المصطلحات وتوحيدها إضافة إلى حوسبة اللغة العربية [1]. وفي جميع هذه الأعمال لا بد للمنظّرين والباحثين من أخذ احتياجات المستخدمين بعين الاعتبار ليكون الناتج عملياً ومفيداً لعامة الناس.

وعامة الناس في البلدان العربية هم الهدف في بناء مجتمع المعرفة المستقبلي، وعامة الناس لا يتقنون سوى العربية، أو ما تعلّموه من العربية، ويجب بذل جهد خاص لجعل وعاء المعرفة الأكبر في متناولهم، ومن خلاله زيادة معرفتهم باللغة العربية ليستطيعوا بدورهم توليد المعرفة بلغتهم الأم وتوسيع المحتوى الرقمي العربي، كما يحدث في اللغات الأخرى. فالتعدد اللغوي على الإنترنت أصبح فعلياً، ويتزايد المحتوى باللغات غير الإنكليزية باستمرار بينما نسبة المحتوى الرقمي الإنكليزي للمحتوى الرقمي الكلي تنخفض. ومع إعادة النظر المرتقبة في معايير تبادل المعلومات على الإنترنت وجعلها متوافقة مع معظم اللغات الحية في العالم، بما فيها العربية، سوف يصبح بالإمكان إظهار المحتوى العربي بسوية مماثلة للغات الأخرى مما يعطيها فرصة للنمو والتوسع.

إن الخطر الكامن على اللغة العربية يأتي من تهميشها تدريجياً كلغة عمل وتواصل على جميع الأصعدة، بدءاً بالنشر العلمي وتبادل الخبرات التكنولوجية، مروراً بالتعليم العالي والتجارة (فيما بين الدول العربية) والصناعة، وغيرها، ووصولاً إلى التعليم الأساسي، والذي قد يعني ضمور اللغة واستخدامها في الدين والفلسفة وبعض المجالات المحدودة. وقد تأخذ اللهجات العامية مكان العربية الفصحى وتدخلها المفردات الأجنبية على نطاق واسع وتتباعد عن بعضها، وقد تنضم العربية إلى اللغات الأخرى المهمشة رغم أهميتها التاريخية وعراقتها مثل اللاتينية واليونانية القديمة وغيرها.

قد يبدو هذا السيناريو المتشائم غير واقعي ولكنه ممكن إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه. فالأجيال الصاعدة قد ترى في اللغة العربية عبئاً غير مجدي في إطار العولمة. فما فائدة لغة يصعب التواصل بواسطتها حتى بين الناطقين بها لضعف مفرداتها وشح محتواها الرقمي ورداءته وعدم توفر الأدوات المعلوماتية الملائمة للبحث والتنقيب في النصوص، وغير ذلك من العوائق التي تزداد يوماً بعد يوم؟ ونحن نرى اليوم عدة بلدان عربية تتوجّه نحو اللغات الأجنبية في التعليم العالي خاصة في الفروع العلمية والتكنولوجية.

ولكن بالإمكان تغيير هذا الوضع وتنشيط اللغة العربية وتطويرها لتستجيب لمتطلبات العصر ولتواكب الأمة العربية في نهوضها وانفتاحها على العالم المتقدم، إذ أن العقبات الحالية يمكن أن تذلل وأن يتحوّل بعضها إلى فرص تساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم اللغة العربية وتوسيع استخداماتها.

ردم الفجوة الرقمية الرقمية: الفرص المتاحة لتطور وانتشار اللغة العربية

يتطلب ردم الفجوة الرقمية في المجتمع العربي جهوداً مكثفة ومبرمجة من قبل جهات عدة وتمتد على حقبة من الزمن، ما يتطلب عملية تنسيق ومتابعة حثيثة وإعادة نظر مستمرة. ولكن بعض الأمور المرتبطة باللغة العربية وتطوّرها تحتاج إلى معالجة وتشكّل فرصاً للتقدم وتطوير اللغة العربية. ونكتفي في هذا البحث بالتطرّؤ إلى أربعة منها وهي تطوير التعليم والتعلم بالعربية، وبناء صناعة للمحتوى الرقمي العربي، وتمكين استخدام الإنترنت بالعربية، والاعتماد على المشاركة المفتوحة لتطوير ونشر العربية.

تطوير التعليم والتعلم: لا شك أن التعليم أساس التقدم في المجتمعات الحديثة وقد وضع تعميم التعليم الإبتدائي كهدف أول ضمن أهداف التنمية الألفية التي اعتمدتها دول العالم قاطبة من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويشكل هذا التعليم باللغة الأم الأساس الذي يبنى عليه اكتساب المعارف على جميع المستويات. وبينما كان التعليم في الماضي يعتمد على التلقين والحفظ، تطوّر تدريجياً ليصبح تعليم كيفية البحث عن المعلومة واكتساب المعرفة الجديدة، ومع عصر المعلوماتية ومجتمع المعلومات توجّه التعليم في الدول المتقدمة نحو "التعلم والعودة عنه وإعادة التعلم" **(learn, unlearn and relearn)**. فلم يعد بإمكان الإنسان في هذا العصر أن يكتفي بما تعلّمه في المدرسة والجامعة ولا حتى إضافة معلومات إلى ما تعلّمه سابقاً، بل أصبح من الضروري أحياناً أن "ينسى" ما تعلّمه (الذي قد يكون خطأ أو غير دقيق) ويعاود التعلم ليكتسب معارف جديدة أو أكثر دقة. إذ يتوقع أن يغيّر الشاب

المتعلم مهنته عدة مرات خلال حياته العملية، وفي كل مرة يجب أن يستبعد بعض ما تعلّمه وأن يتعلم مواضيع مختلفة لم تكن واردة سابقاً.

إن التعلم مدى الحياة أصبح شائعاً في الدول المتقدمة، ومنها اليابان، خاصة مع انتشار الإنترنت. وفي عالمنا العربي يجب إتاحة الفرصة لإعادة التعلم أمام معلّمي المدارس بالدرجة الأولى وتطوير المناهج لتتوجّه نحو الاكتساب الدائم للمعرفة وباللغة العربية. حينئذ يمكن لهذه اللغة العريقة أن تنمو وتتطور احتياجات مع العصر ويتشارك الجميع في تحقيق هذا التطور بما فيهم المعلم واختصاصي اللغة العربية والطالب. ولا بد من إزالة العوائق أمام اكتساب المعرفة والتشارك في بناء المعارف وتنميتها بشكل دائم ومستمر.

فالجامعات المفتوحة يجب أن تنمو وتتوسع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها استخدام التلفاز والفضائيات والإنترنت للتعليم ونشر المعرفة المتجددة باللغة العربية. ولا بد من سياسات مبتكرة تسخر هذه التكنولوجيا لتشجيع المبادرات القائمة مثل تلك التي أطلقتها وزارة التعليم العالي المصرية لاستخدام الساتل المصري (نايلسات) في التعليم العالي، وتنميتها وتعميمها على جميع مستويات التعليم وفي محو الأمية.

ويمكن الاستفادة من مبادرة بعض الجامعات العالمية مثل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) للتعلم المفتوح بغية تعميم هذا التوجّه في العالم العربي، والذي يدعم مجانية التعلم وتوسّعه. وقد يكون من المجدي التعاون مع المعهد المذكور لترجمة الأمالي الجامعية المتاحة للجميع على موقع الإنترنت الخاص بها ونشرها. وهذا ما يساعد في تنمية المحتوى الرقمي العربي ويسمح بنشر العلوم والتقانة باللغة العربية ويرفع من سوية الجامعات العربية ويدعم التعلم حسب الطلب باللغة العربية.

ويبدو أن التعلم عن بعد بكل أشكاله، مثل التعلم الإلكتروني (عبر الإنترنت) والفضائي (عبر التلفاز)، سيصبح الأسلوب الأكثر انتشاراً للتعلم في مجتمع المعلومات وسيستخدم بكثافة أكبر حتى في التعليم الأساسي. وبالتالي فإن الاهتمام بتعريب هذا النمط من التعلم منذ الآن سوف يضمن مكانة للغة العربية في ظل التقدم التكنولوجي والمعرفي السريع.

بناء صناعة المحتوى العربي: إن المحتوى الرقمي العربي ضحل للغاية. فالتقديرات الأولية لهذا المحتوى على الإنترنت لا تتجاوز 0.1% من المحتوى العالمي [5] وذلك علماً أن عدد الناطقين باللغة العربية

يقدّرون بحوالي 5% من سكان العالم، وأن حجم المحتوى لا يتناسب إطلاقاً مع عدد المستخدمين العرب للإنترنت الذي يقدّر بحوالي 1.4%. وأسباب هذا التدنّي متعددة، منها التأخر في انتشار الإنترنت في العالم العربي، ونسبة الأمية المرتفعة وعدم وجود حماية فكرية للنشر الإلكتروني، وقلة التطبيقات الإلكترونية العربية، مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية العربية. وقد ينمو هذا المحتوى تدريجياً مع التوسع في التطبيقات الإلكترونية وخاصة الحكومة الإلكترونية مثلما حدث في الإمارات العربية المتحدة العربي المتحدة، حيث بلغت نسبة صفحات الوِب العربية للعدد الكلي لهذه الصفحات 15% في عام 1998، ولكن بعد تطبيق الحكومة الإلكترونية وصلت هذه النسبة إلى 43% [6].

وقد أطلقت الإسكوا في عام 2003 "مبادرة المحتوى العربية" [6] بغية تطوير صناعة المحتوى العربية التي تؤدي إلى نمو المحتوى الرقمي العربي واستدامة هذا النمو بما يتناسب مع التطور العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن صناعة المحتوى العالمية –وبتزاوجها مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات– تنمو بتسارع، إذ بلغت عائداتها حوالي 172 مليار دولار في عام 2001 ويقدّر أن تصل هذه العائدات إلى 343 مليار دولار خلال عام 2006. وقد حددت ضمن إطار هذه المبادرة مهام أساسية وأخرى مساندة (أنظر الإطار 2).

الإطار 2– مهام مبادرة المحتوى العربية

المهام الأساسية:

صياغة استراتيجية عربية لصناعة المحتوى؛

وضع خطة إجرائية لدفع صناعة المحتوى العربية وتحديد المشاريع الاستراتيجية؛

الحصول على مساندة المنظمات الدولية والإقليمية لتمويل الخطة؛

إقلاع بعض المشاريع الاستراتيجية.

المهام المساندة:

تكوين منتدى لرواد المحتوى العربي؛

القيام بحملة ترويج وتوعية لأهمية المحتوى العربي وصناعته؛

حصر الموارد العربية ذات الصلة بالمحتوى؛

حصر مصادر التمويل.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مبادرة المحتوى العربية، الأمم المتحدة، 2003، E/ESCWA/ICTD/2003/10.

ورغم اهتمام بعض الدول العربية بهذه المبادرة وكذلك اللجان المعنيون في جامعة الدول العربية، إلاّ أن التحرك العملي كان بطيئاً ولم تحظى مشاريع تنمية المحتوى الرقمي العربي بالدعم الكافي من قبل هذه الدول لإطلاقها. ولكن العمل على استراتيجية عربية لبناء مجتمع المعلومات تتضمن مكوّنات ترتبط بتطوير صناعة المحتوى، تتقدم وقد تُعتمَد قريباً.

وقد بينت دراسة استكملت في أواخر العام الماضي [7] أن صناعة المحتوى العربية تحتاج إلى بيئة تمكينية لتستطيع أن تنمو بسرعة تتناسب مع احتياجات عصر المعلوماتية. وأهم عناصر هذه البيئة هي:

اعتماد استراتيجية واضحة لصناعة المحتوى الرقمي على المستويين الإقليمي والوطني؛
تهيئة بيئة تشريعية وقانونية ومالية مؤاتية؛
تأمين النفاذ الشامل إلى الإنترنت ووسائل الاتصالات؛
إجراء دراسات وبحوث خاصة باللغة العربية والمصطلح العربي؛
تهيئة البيئةالبرمجية المساعدة على تطوير المحتوى الرقمي العربي (بما فيها البرمجيات التطبيقية العربية، ومعالجة اللغة العربية، ومحركات البحث، وأدوات الترجمة الآلية)؛
تأهيل الأطر البشرية لتطوير المحتوى الرقمي.

ورغم أن عدداً من هذه العناصر هي من مسؤولية الحكومات العربية ومؤسساتها، يحتاج تأمين هذه البيئة إلى تعاون وثيق بين الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات التمويل والمؤسسات الأهلية والمنظمات الإقليمية. والمردود الاقتصادي لبناء صناعة محتوى عربية هام للغاية، كما جاء في الدراسة السابقة، ولكن معظم المردود يأتي من مجالات الإعلام والترفيه (الذي يتضمن الإنتاج والتوزيع التلفازي، والموسيقى والإعلان والصحف)، وتبقى مجالات الكتب التعليمية والمهنية وخدمات الحكومة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والثقافة والتراث ضعيفة للغاية وتحتاج إلى تنمية. وتشكل ظاهرة المدونات الإلكترونية (blogs) التي يكتبها أشخاص عاديون إحدى الظواهر الجديدة للمحتوى العربي على الإنترنت والتي يمكن أن تغني هذا المحتوى. ونظراً لقلة المعلومات عن المحتوى الرقمي العربي يبدو أن إحداث مرصد للمحتوى الرقمي العربي على الإنترنت هام جداً بغية

قياس مختلف جوانب تطور المحتوى العربي ودعم السياسات التنموية لهذا المحتوى.

ويبين الإطار 3 بعض المبادرات العربية لتطوير المحتوى العربي.

الإطار 3– مبادرات عربية لتطوير المحتوى العربي

قد أطلقت الحكومة المصرية مبادرة تطوير المحتوى الرقمي العربي في أيار/مايو 2005 [8] التي يشارك في تنفيذها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الثقافة واتحاد الناشرين المصريين بالإضافة إلى جهات أخرى. كما قام مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي CULTNAT في مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع وزارة الاتصالات المصرية بأعمال هامة لتوثيق التراث المصري [9]. وقد تبنى مجلس وزراء الاتصالات العرب مشروعاً إقليمياً لتوثيق التراث العربي تكون نواته أعمال CULTNAT.

وفي مجال الخدمات الإلكترونية قامت حكومة دبي في الإمارات العربية المتحدة بتطوير خدمات الحكومات الإلكترونية، وقد ساهمت هذه الخدمات في رفع نسبة المحتوى الرقمي العربي المطوّر في الإمارات العربية المتحدة خاصة وأن هذه الخدمات موجّهة لجميع المواطنين وهي بالتالي مطوّرة باللغة العربية حكماً.

ومن المبادرات الهامة أيضاً إطلاق محرك بحث يأخذ بعين الاعتبار جميع خصائص اللغة العربية وقد أطلقته شركة سعودية–ألمانية في نيسان/أبريل 2006 ويدعى سوافي Sawafi [10] ويتوقع أن يكون متوفراً في الأسواق في الربع الأخير من عام 2006. كذلك أعلنت مجموعة مكتوب عن طرحها لمحرك بحث عربي على شبكة الإنترنت يستخدم تواعد اللغة العربية في عمليات ونتائج البحث Araby.com، والذي يفهرس جميع المواقع العربية الموجودة على الإنترنت. ومن المؤكد أن توفّر محرك بحث خاص باللغة العربية سوف يساعد في البحث عن المعلومات ويشجّع على تطوير المحتوى الرقمي العربي.

المصدر: الإسكوا، المحتوى الرقمي العربي: الفرص والأولويات والتوجهات، الأمم المتحدة 2005، E/ESCWA/ICTD/2005/4.

تمكين استخدام الإنترنت بالعربية: صممت شبكة الإنترنت منذ انطلاقها للعمل باستخدام الأبجدية الإنكليزية والترميز المعتمد في الولايات المتحدة الأميركية. ولكن عندما انتشرت في العالم بأكمله وأصبح ضرورياً أن تتعامل مع لغات أخرى وأبجديات مختلفة، معظمها أوروبية، وضع نظام عالمي لأسماء النطاقات على الإنترنت International Domain Names يعتمد الأبجدية والترميز الأميركيين أساساً. ومنذ انطلاق الحركة العالمية للتعدد اللغوي على الإنترنت في عام 1998 أطلقت عدة منظومات لأسماء النطاقات على الإنترنت تعتمد أبجديات غير لاتينية مثل الروسية والكورية والصينية. وقد تبين في دول جنوب شرقي آسيا أن استخدام اللغة الأم في التعامل مع الإنترنت سمح بزيادة كبيرة في عدد المستخدمين. وبالفعل يشكل عدم إلمام معظم مواطني الدول العربية باللغة الإنكليزية عائقاً رئيسياً نحو انتشار الإنترنت في المنطقة العربية.

وقد بدأت في المنطقة العربية محاولات متفرقة لتمكين النفاذ إلى الإنترنت باستخدام النطاقات وأسماء المواقع باللغة العربية دون الوصول إلى توافق عربي عليها. وشكّلت الإسكوا في منتصف عام 2003 فريق عمل تمكّن من صياغة الوثيقة الأولى (مسودة إنترنت) تقترح حلولاً للمسائل اللغوية لأسماء النطاقات بالعربية. وتم الأخذ بهذه الحلول والبت ببعض الخيارات من قبل فريق عمل مختص في إطار جامعة الدول العربية [11]. وتم إصدار النسخة المعدّلة من مسودة الإنترنت التي اعتمدت على المباديء اللغوية المبينة في الإطار 4 لتشكيل أسماء النطاقات.

الإطار 4– المباديء اللغوية الأساسية لتشكيل الأسماء العربية للنطاقات

عدم جواز الخلط بين المحارف العربية والمحارف التي تنتمي إلى لغات أخرى؛
عدم جواز استخدام التطويل (الكشيدة)؛
عدم اعتماد استخدام حركات التشكيل في المرحلة الراهنة مع جواز استخدامها في واجهة المستخدم فقط؛
عدم اعتماد استخدام الشدّة في المرحلة الراهنة مع جواز استخدامها في واجهة المستخدم فقط؛
عدم توحيد الحروف المتشابهة Character folding (الياء والألف المقصورة، الأشكال المختلفة للألف بهمزاتها، إلخ...) واعتبار كل منها حرفاً منفصلاً؛
جواز استخدام الشَرطة (–) للفصل بين الكلمات في الحقل الواحد، مع دعم إيجاد حلول فنية لاستخدام الفراغ لهذا الغرض؛
جواز استخدام الأرقام العربية بشكليها المشرقي والمغربي في واجهة المستخدم فقط بينما يتم حفظ صورة

واحدة من الأرقام (بشكل **ASCII**) في ملف أسماء النطاقات.

المصدر: تقرير وتوصيات الاجتماع الأول لفريق العمل العربي المكلّف بدراسة استخدام اللغة العربية في أسماء النطاقات على شبكة الإنترنت www.aticm.org.eg.

واعتمدت اللجنة أسماء النطاقات العلوية للدول باللغة العربية انطلاقاً من المواصفة القياسية العربية رقم الخاصة برموز أسماء البلدان واللغات والصادرة عن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التابعة لجامعة الدول العربية مع اعتماد اسم البلد العربي المختص (كلمة واحدة) مع أو دون "ال" التعريف، أمثلة: شركة– أرامكو.السعودية،

جامعة–الخرطوم.السودان، المركز–التجاري.سورية. ومن المخطط تسجيل النطاق العلوي (arab.) أو (arb.) للتمكن من تسجيل النطاقات العربية مثل (.عربي) أو (.دولي) أو (.تعليمي) والتعامل معها فنياً وبطريقة غير مرئية للمستخدم كتفريعات من النطاق العالمي (arab.)

أو (arb.) [12].

رغم تخطي العديد من التحديات اللغوية في تنميط الأسماء العربية للنطاقات، والقيام بمشاريع تجريبية في دول الخليج العربي وسورية ومصر، ما زالت هناك نواحي فنية تحتاج إلى التوافق عليها. كذلك فإن النواحي العلمانية ما زالت بحاجة إلى تحديد وبشكل خاص إنشاء سجل وتحديد الجهات القائمة على تسجيل النطاقات بأسمائها العربية وربطها مع الأسماء باللغة الإنكليزية.

المشاركة المفتوحة: لقد غيرت الإنترنت العديد من المفاهيم وجعلت التشارك في المعرفة أمراً واقعاً لا مفر منه. وتستطيع الدول النامية الاستفادة من تلك المشاركة إذا أرادت وأحسنت الاختيار والتخطيط. نجد اليوم أن المحتوى العالمي الحر بتوسع دائم والبرمجيات الحرة ذات المصدر المفتوح تزداد شأناً، وتستفيد منها الدول المتقدمة والدول النامية على حدٍ سواء. والندوات الخائلة المفتوحة تنظم باستمرار، والجماعات التخطيطية الممارسة communities of practice تتكاثر وتتنوع، والمؤسوعات المفتوحة تكتسب قوة وانتشاراً. وكل هذه الظواهر للمشاركة المفتوحة تشكل فرصاً سانحة للتنمية البشرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن الاستفادة منها ومن المزايا الأخرى التي تسمح بها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات لتطوير اللغة العربية ونشرها.

إن تعريب البرمجيات الحرة ذات المصدر المفتوح وتطويعها أمر ميسّر ويسمح بزيادة القدرات المحلية في مجال البرمجيات وبنشر التقانات الجديثة دون القيود التي تضعها بعض الدول المتقدمة، وباستخدام هذه

البرمجيات المفتوحة المعربة يمكن نشر التطبيقات العربية على نطاق واسع في مجالات الحكومة الإلكترونية والتعليم بتطوير اللغة العربية لخدمة هذه المجالات الهامة وذات الطيف الواسع والمتجدد.

ويبقى المصطلح العربي ركيزة لجميع هذه التطبيقات، ويحتاج توليد المصطلحات إلى تشكيل جماعات تخصصية ممارسة تستخدم أدوات متنوعة وتعقد ندوات خائلية باستمرار للتوافق حول المصطلحات الجديدة وتعميمها. ولا بد من مشاركة مجامع اللغة العربية في هذه الجماعات لضمان جودة المصطلح وارتكازه على أسس لغوية سليمة وتفادي التداخل والتضارب في المفردات ومعانيها.

ومن أهم وسائط توليد المصطلح وتعميمه هي الموسوعات الحرة وأهمها في الوقت الراهن موسوعات الويكيبيديا Wikipedia [13] في عدد من اللغات الحية والتي تلقى رواجاً منقطع النظير في اللغات الأوروبية والآسيوية. وهذه الموسوعات المتوفرة مجاناً على الإنترنت تنمو وتتوسع بنشاط القائمين عليها، وهم من المتطوّعين الذين يمارسون هذا العمل بسبب اهتمامهم وخبرتهم. وتعتمد هذه الموسوعات الحرة مبدأ التوجه من الأدنى إلى الأعلى وتلبية احتياجات عامة الناس بالتشارك بالمعرفة. وهناك قواعد للمشاركة ولطرح المصطلحات وتفسيرها تعتمد على التعاون ووجود جماعات تخصصية ممارسة تراجع ما كُتب وتناقش المحتوى وتعدّله بما يتناسب مع المعرفة المتوفرة. وهذا الأسلوب المستدام يسمح بالإسراع في توليد المصطلحات وتعريفها بشكل دقيق ويضمن إمكانية التعديل في أي وقت بعد التشاور والتمحيص والتدقيق اللغوي والدلالي.

إن الموسوعة الحرة العربية ما زالت في نشأتها [14] وتحتاج إلى رعاية خاصة ومراقبة دقيقة من قبل مجامع اللغة العربية، وذلك لأن أثرها قد يكون كبيراً على تطور اللغة العربية وتجديدها. وتشكل هذه الموسوعة فرصة لنشر العربية على نطاق واسع مع المحافظة على سلامتها. وليس هناك ما يمنع مجمع اللغة العربية بدمشق من جعل هذه الموسوعة ضمن اهتماماته، لا بل قد تكون وسيلة لنشر العديد من المواد المتوفرة لديه على نطاق واسع وتعميمها.

6- الخلاصة:

نحن الآن في عصر المعلوماتية وبناء مجتمعات المعلومات حيث التشارك في المعارف أصبح ممكناً وعلى نطاق واسع، خاصة من خلال شبكة الإنترنت التي تشكل الوعاء الأكبر للمعارف. وكما تبين نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات فإن الدول المتقدمة ما زالت تسيطر على المعرفة نظراً لإتقانها أساليب

توليد المعرفة وإعادة توليدها مجدداً من عناصرها، ولا ترغب في تسهيل مهمة نقل هذه المعرفة إلى البلدان النامية. ولكن لا يوجد ما يمنع هذه البلدان من اقتناء المعرفة وتجديدها إذا أحسنت إدارة مواردها البشرية ونمت لديها الإمكانات للحصول على المعلومة وتوليد المعرفة المفيدة.

وتشكل اللغة الأم الأداة الأهم في تداول المعلومات وتوليد المعارف، فهي التي تستخدم في التربية والتعليم وهي التي تسمح بالتفاعل بين المواطنين، الفقراء منهم والأغنياء، وبينهم وبين المؤسسات الوطنية المختلفة. واللغة العربية هي لغة قومية تجمع البلدان العربية وتسمح بتوسيع نطاق المعارف، وهي لغة قابلة للتطور واستيعاب الجديد والمبتكر في العلوم والتقانة كما في حياتنا اليومية المتجددة. ولكن التسارع الذي نشهده في العالم بسبب العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول نحو مجتمع المعرفة يستدعي تنشيط التطوير اللغوي العربي الذي امتد على عدة قرون وتسريع وتيرته لمواكبة المتغيرات والحاجة إلى ابتكار المصطلحات.

ولا يمكن ردم الفجوة الرقمية القائمة بين الدول العربية والدول المتقدمة إلا إذا تمكنّا من النهوض باللغة العربية إلى المستوى الذي يسمح باستخدامها على جميع الأصعدة بما فيها العلوم والتقانات الحديثة وتعميم الفائدة منها لمصلحة جميع المواطنين العرب من خلال نشر المعرفة باللغة العربية وتمكين جميع الأفراد من النفاذ إلى المعلومات بسهولة ويسر. سيؤدي ذلك إلى نمو المحتوى الرقمي العربي وزيادة الطلب عليه من خلال مشاركة جميع شرائح المجتمع والمؤسسات الحكومية والثقافية والتعليمية والترفيهية والتجارية وغيرها. ونمو المحتوى العربي، خاصة المفتوح منه، يدفع اللغة العربية إلى التطور بسرعة أكبر وإلى انتشارها على نطاق أوسع عالمياً.

المراجع

[1] نبيل علي ونادية حجازي، "الفجوة الرقمية – رؤية عربية لمجتمع المعرفة"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 318، آب/أغسطس 2005.

[2] أنظر الموقع الإلكتروني/ http://measuring-ict.unctad.org

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، "خلق فرص لأجيال المستقبل"، 2002.

[4] إسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تعزيز وتحسين المحتوى العربي في الشبكات الرقمية"، الأمم المتحدة، نيسان/أبريل 2003.

[5] موقع بحوث مدار الإلكتروني /http://www.madarresearch.com

[6] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مبادرة المحتوى العربية، الأمم المتحدة، 2003، E/ESCWA/ICTD/2003/10

[7] الإسكوا، المحتوى الرقمي العربي: الفرص والأولويات والتوجهات، الأمم المتحدة 2005، E/ESCWA/ICTD/2005/4.

[8] http://www.mcit.gov.eg

[8] http://www.cultnat.org

[10] http://www.abc.net.au

[11] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تطوير منظومة أسماء النطاقات العربية" Development of an Arabic Domain Names System، E/ESCWA/ICTD/2005/Technical Paper2.

[13] تقرير وتوصيات الاجتماع الأول لفريق العمل العربي المكلّف بدراسة استخدام اللغة العربية في أسماء النطاقات على شبكة الإنترنت www.aticm.org.eg.

[13] www.wikipedia.org

[14] يوجد حالياً حوالي 19.500 مفردة في الويكيبيديا العربية المتوفرة على الموقع ar.wikipedia.org بينما الويكيبيديا الإنكليزية تحوي أكثر من 1.445.000 مفردة والفرنسية 382.000 مفردة.